# الإدارة المالية

(المحاضرة التاسعة)

أ. د. منذر مرهج

## رأس المال العامل

يكتسب رأس المال العامل أهميته من كونه يشغل الأصول الثابتة فهو يلعب دوراً هاماً في الوصول إلى أهداف المنشأة، ويمثل إجمالي الأصول المتداولة في المنشأة، لذلك من أهم مسؤوليات الإدارة في المنشأة هي استعمال وتدبير رأس المال العامل بهدف زيادة الإنتاجية والربحية، فإذا زاد رأس المال العامل عن حاجة الأصول الثابتة في المنشأة انخفضت الربحية، وبالعكس إذا انخفض رأس المال العامل في المنشأة. فإن ذلك يحد من استغلال الأصول الثابتة بطاقتها القصوى مما يؤدي إلى انخفاض أرباح المنشأة، لذلك وبهدف تحقيق غايات المنشأة المخططة لا بد من تحقيق التوازن بين رأس المال المتداول، ورأس المال الثابت (الأصول الثابتة) وهذا التوازن يسمح باستغلال الطاقة الكاملة للأصول الثابتة وبذلك تصل التكاليف إلى حدها الأدنى وعدم ترك طاقة غير مستغلة في المنشأة.

**1 . صافي رأس المال العامل:**

والذي هو عبارة عن فائض الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة، وهو يمثل الحد الأدنى من رأس المال العامل الواجب توفره في المنشأة لضمان استمرارية الإنتاج. وهو عبارة عن الجزء من الأصول المتداولة الممول عن طريق مصادر التمويل الدائمة، والذي يمثل حاجة مالية دائمة للمنشأة.

ويوضح هذا التعريف مقدرة الأصول المتداولة على الوفاء بالالتزامات المالية الجارية في ميعاد استحقاقها.

فكلما زادت نسبة الأصول المتداولة كلما كان ذلك دليلاً واضحاً على مقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها بيسر وسهولة، وكلما انخفضت النسبة ازداد الخطر المالي بسبب انخفاض درجة السيولة النقدية.

**2 . إجمالي رأس المال العامل:**

يمثل مجموع الأصول المتداولة، أي الأصول التي تتحول إلى نقد جاهز في وقت لا يتعدى السنة ويتكون من (نقدية، مدينين، أوراق قبض، مخزون سلعي، استثمارات قصيرة الأجل).

من الضروري أن يكون لدى المنشأة من الأصول المتداولة ما يكفي لاستغلال الأصول الثابتة لأقصى حدّ ممكن، بحيث لا يتوقف تشغيل الآلات بسبب قلة المواد الأولية، أو النقص في الأموال النقدية اللازمة، أي يجب أن يكون رأس المال العامل كافياً لاستغلال رأس المال الثابت إلى أقصى درجة بهدف زيادة الأرباح.

## أهمية رأس المال العامل في المنشأة:

تبرز أهمية رأس المال العامل من خلال تأثيره في ربحية المنشأة وسيولتها، فأي تغيير في حجم رأس المال العامل تترتب عليه نتائج تؤثر مباشرة على ربحية المنشأة، أو خسارتها، فتركيب كل عنصر من عناصر الأصول المتداولة يؤثر في التوازن بين السيولة والربحية. كما تزداد أرباح المنشأة كلما ازداد عدد مرات دوران رأس المال العامل، وتبرز أهميته من خلال الدور الذي يلعبه في تلبية احتياجات المنشأة، ومواجهة مسؤولياتها من دون تأخير على المدى القصير.

إذاً من الضروري توفر رأس المال العامل المناسب لتتمكن المنشأة من مزاولة أعمالها بفعالية، ومقابلة التزاماتها دون الوقوع في أزمات مالية.

## العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل في المنشأة:

1. **طبيعة عمل المنشأة وحجم إنتاجها:**

فالمنشآت التي يكون حجم إنتاجها كبيراً فإنها تحتاج إلى رأس مال عامل أكبر من المنشآت الصغيرة ذات حجم الإنتاج الصغير، فكلما زاد حجم الإنتاج احتاجت المنشآت إلى مواد، أولية أكثر، وأجور لليد العاملة الإضافية، واستهلاك أكبر للطاقة والوقود، وزيادة مصاريف المخزون والبيع، كدفع إيجار المستودعات وأجور عمال المراقبة، ودفع ثمن قطع الغيار، ومصاريف الإضاءة والمياه والهاتف، وتكاليف الخدمات المختلفة، مثل الصيانة وغيرها من الالتزامات كالالتزامات القانونية مثل الضرائب، وهذا كله يتطلب أن يتوفر رأس مال عامل أكبر كلما زاد حجم إنتاج المنشأة، لتتمكن المنشأة من إتمام دورتها الإنتاجية بفعالية وبالوقت المناسب، وإيصال السلعة للمستهلك في الوقت والمكان المناسبين وبتكلفة منخفضة لزيادة مبيعاتها، وتحقيق استقرار في إيراداتها وهذا ما يحافظ على سمعتها في السوق المالية.

2. **سياسة المنشأة في التعامل مع الموردين:**

المنشآت التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المواد الأولية، وتتعامل مع الموردين على أساس الدفع المؤجل فإنها لا تحتاج إلى رأس مال عامل كبير، على عكس المنشآت التي تتعامل مع مورديها على أساس الدفع مباشرة، والاستفادة من الخصم النقدي فهي تحتاج إلى رأس مال عامل أكبر.

### 3. سياسة المنشأة في التعامل مع عملائها:

المنشآت التي تتعامل مع عملائها بالبيع النقدي تحتاج إلى رأس مال عامل أقل من المنشآت التي تتعامل مع عملائها بالبيع الآجل، فهذه المنشآت عندما تبيع على أساس منح الائتمان فإنه لا يتوفر لديها السيولة اللازمة لدفع التزاماتها وهذا ما يتطلب أن يكون رأس مالها العامل أكبر، بينما المنشآت ذات المركز القوي والتي لديها عملاء مستعدون للدفع النقدي (لعدة أسباب سواء لحاجتهم الماسة للسلعة، أو بسبب ملاءتهم المالية، أو بسبب رغبتهم في الاستفادة من الخصم النقدي) فإنها لا تحتاج إلى رأس مال عامل كبير لتوفر لديها الأموال اللازمة للوفاء بالتزاماتها، وللمحافظة على سمعتها المالية، وعدم وقوعها في الخطر المالي. إذاً سياسة المنشأة في منح الائتمان وسياستها في التحصيل يؤثر في حجم رأس المال العامل فيها.

### 4. درجة التباين في دورتي الإنتاج والاستهلاك:

إن المنشآت التي تنتج سلع موسمية، أي تنتج في فترة معينة من الزمن، وتكدس السلع في المخازن إلى فترات أخرى غير فترة الإنتاج فإنها تحتاج لرأس مال عامل كبير لأن دورة الإنتاج الطبيعية يجب أن تنتهي بالنقد للبدء بعملية إنتاج أخرى، ولكن مع إنتاج كميات كبيرة، وتخزينها في المستودعات لفترات طويلة فإنّ هذا يتطلب مصاريف كبيرة لتجميد رؤوس أموال كبيرة في المستودعات، ولفترات طويلة، وهذا يتطلب رأس مال عامل أكبر من المنشآت التي تنتج وتبيع فوراً، فإنها تحتاج لرأس مال عامل أقل، فدورتا الإنتاج والاستهلاك في هذه المنشآت تكونان متطابقتين.

### 5. مستوى المخزون السلعي ودوراته:

تحتاج المنشآت التي تحتفظ بمخزون سلعي كبير ولفترات طويلة لرأس مال عامل أكبر لتمويل إنتاجها، أما إذا كانت تنتج، وتبيع بسرعة، فإنها لا تحتاج لرأس مال عامل كبير. وبالمقابل إذا احتاجت المنشآت لشراء مواد، أولية ووسيطة وتخزينها لفترات طويلة في مخازنها تحتاج إلى رأس مال عامل أكبر من المنشآت التي لا تحتفظ بالمواد الأولية ذات الكمية الضخمة في مستودعاتها، وذلك لتوفرها الدائم في الأسواق.

### 6. حجم القوى العاملة في المنشأة:

عندما يزيد حجم إنتاج المنشأة، ويزيد حجم أعمالها، فإنها تحتاج لعدد أكبر من اليد العاملة، وبالتالي يتطلب ذلك دفع رواتب وأجور أكثر، وهذا يتطلب بالمقابل رأس مال عامل أكبر من تلك المنشآت الصغيرة التي لا تحتاج لحجم عمالة كبير.